

أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

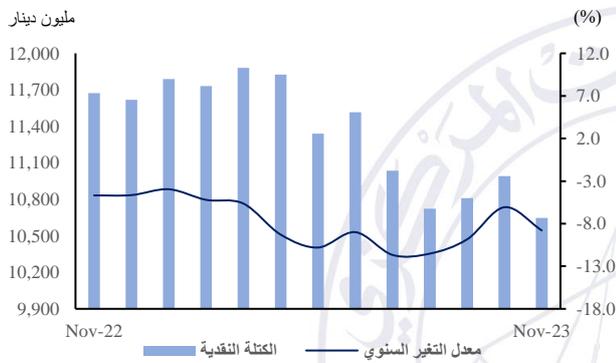
انخفض رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 1.03 مليار دينار وبنسبة 8.8% لتبلغ قيمته نحو 10.65 مليارات دينار في نهاية نوفمبر 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11.67 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.



يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية نوفمبر لعام 2023 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية، ويمكن إيجاز أبرز نتائج الموجز فيما يلي:

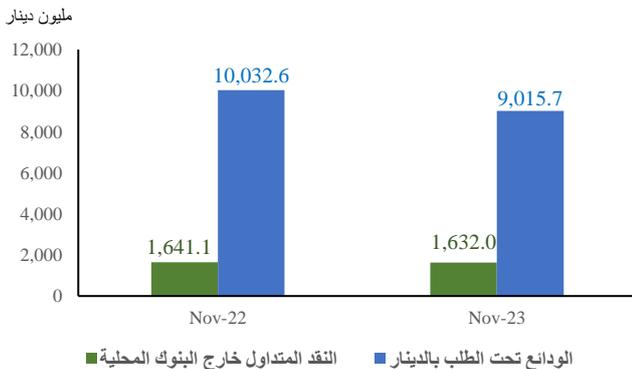
- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 2.0% لتبلغ قيمته نحو 39.01 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 3.43 مليارات دينار وبنسبة 4.1%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية بقيمة 1.78 مليار دينار وبنسبة 17.8%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 0.70 مليار دينار وبنسبة 1.5%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.18 مليار دينار وبنسبة 2.5%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.79 مليار دينار وبنسبة 2.2%.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في عرض النقد (M1) بصفة رئيسية كنتيجة لتراجع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 1.02 مليار دينار وبنسبة 10.1% لتصل قيمته نحو 9.02 مليارات دينار، وانخفاض قيمة النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.01 مليار دينار وبنسبة 0.6% لتصل قيمته نحو 1.63 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



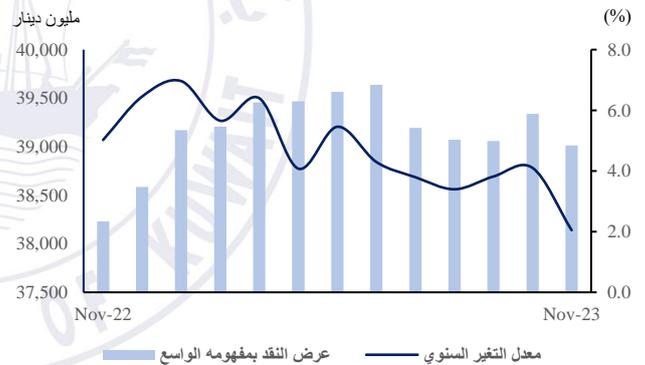
2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الأصول المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

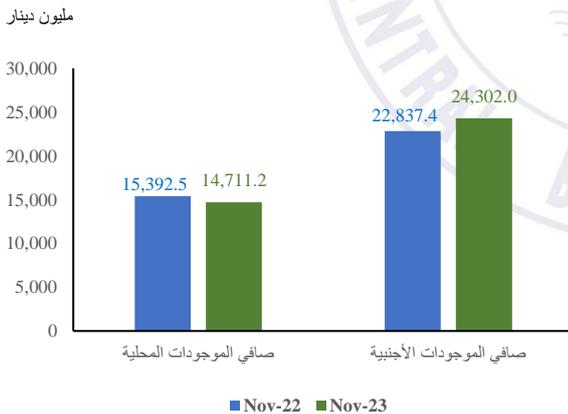
وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية نوفمبر 2023 جاء كحصوله للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 1.46 مليار دينار وبنسبة 6.4% من جهة، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 0.68 مليار دينار وبنسبة 4.4% من جهة أخرى.

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 0.78 مليار دينار وبنسبة 2.0% ليبلغ قيمته نحو 39.01 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2023 مقابل نحو 38.23 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كحصوله لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بنحو 1.81 مليار دينار وبنسبة 6.8% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 1.03 مليار دينار وبنسبة 8.8% من جهة أخرى. ومن الجدير ذكره، أن التغيير في رصيد (M2) في نهاية نوفمبر 2023 هو الأدنى من حيث القيمة والنسبة خلال فترة المقارنة.

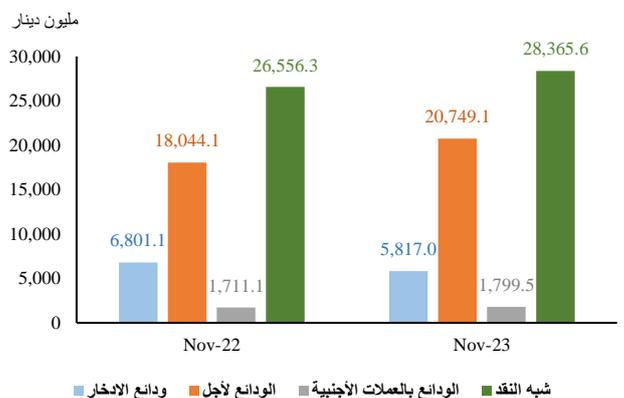
شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



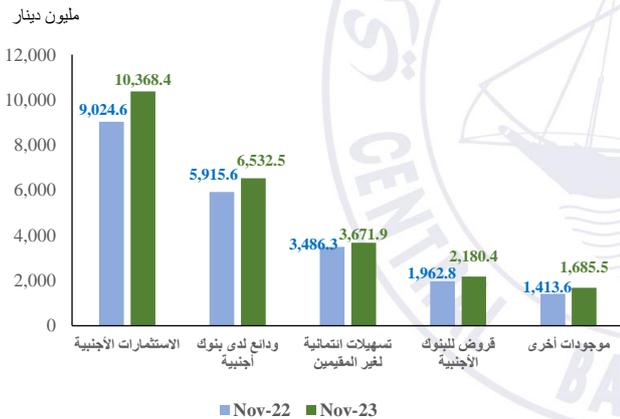
شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



وفيما يخص مكونات الموجودات الأجنبية ومكونات المطالب على القطاع الخاص، يمكن بيانها على نحو أكثر تفصيلاً كالتالي:

مثلت الموجودات الأجنبية نسبة بلغت نحو 28.0% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية نوفمبر 2023، وهو مستوى أعلى من متوسط النسبة البالغ 26.9% خلال الفترة من نهاية نوفمبر 2022 وحتى نهاية نوفمبر 2023. وجاء ارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية كنتيجة لارتفاع كافة مكوناته (الاستثمارات الأجنبية، وودائع لدى بنوك أجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، وقروض للبنوك الأجنبية، والموجودات الأخرى) بنسبة 14.9%، و10.4%، و5.3%، و11.1%، و19.2% لكل منهم على الترتيب

شكل (7): مكونات الموجودات الأجنبية



ومن جانبٍ آخر، تُمثّل المطالب على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 51.9% من إجمالي هذه الموجودات في نوفمبر 2023. وتتكون المطالب على القطاع الخاص بشكلٍ رئيسي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين (تمثل نسبة 95.0% من إجمالي المطالب على القطاع الخاص، ونسبة 49.3% من إجمالي موجودات البنوك المحلية)، بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية الأخرى كما في نهاية نوفمبر 2023.

ثانياً: التطورات المصروفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 3.34 مليارات دينار وبنسبة 4.1% لتبلغ قيمته نحو 87.19 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 83.76 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 2.64 مليار دينار وبنسبة 12.1% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 24.44 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.14 مليار دينار وبنسبة 2.6% لتبلغ قيمتها نحو 45.23 مليار دينار، والودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية بنحو 0.46 مليار دينار وبنسبة 29.2% لتصل إلى 2.04 مليار دينار، والمطالب على المؤسسات العامة بنحو 0.04 مليار دينار وبنسبة 1.2% لتبلغ قيمتها 3.67 مليارات دينار.

شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من مطالب على البنك المركزي، ومطالب على الحكومة، وقروض للبنوك، والموجودات الأخرى بنسبة 5.2%، و17.0%، و19.3%، و3.9% لكلٍ منهم على الترتيب.

وفيما يلي جدول يوضح إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية:

جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية
(مليون دينار)

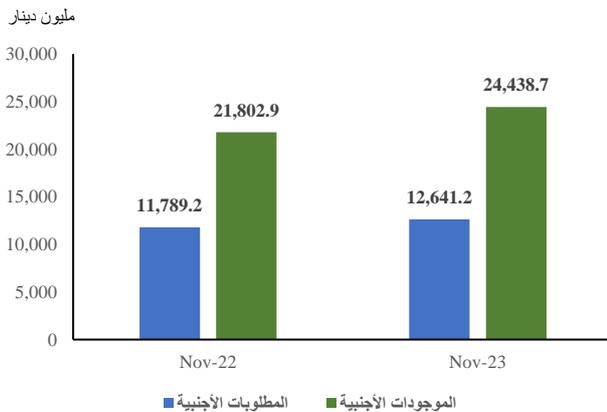
النسبة للإجمالي (%)	التغير		نوفمبر 2023	نوفمبر 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
8.7	-5.2	-414.7	7,567.4	7,982.1	مطالب على البنك المركزي
0.5	-17.0	-88.9	433.7	522.6	مطالب على الحكومة
4.2	1.2	43.7	3,667.6	3,623.9	مطالب على المؤسسات العامة*
51.9	2.6	1,142.6	45,232.2	44,089.6	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
49.3	2.1	885.0	42,970.0	42,085.0	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
28.0	12.1	2,635.8	24,438.7	21,802.9	الموجودات الأجنبية
1.1	-19.3	-232.9	973.2	1,206.1	قروض للبنوك
2.3	29.2	461.6	2,042.2	1,580.6	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.3	-3.9	-115.0	2,833.9	2,948.9	الموجودات الأخرى
100.0	4.1	3,432.3	87,189.1	83,756.8	إجمالي موجودات البنوك المحلية

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة 50% فأكثر* وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

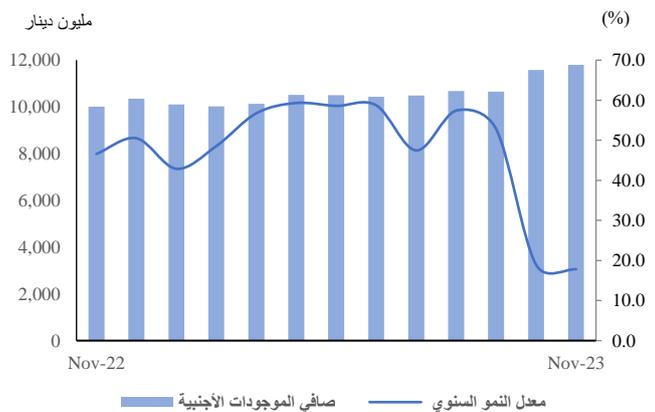
من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع بصفة رئيسية كمحصلة لزيادة رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 2.64 مليار دينار وبنسبة 12.1%، وزيادة رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.85 مليار دينار وبنسبة 7.2%.

ومن جانب آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 1.78 مليار دينار وبنسبة 17.8% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 11.80 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2023 مقابل ما يعادل نحو 10.01 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل

شكل (9): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



شكل (8): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



التسهيلات الائتمانية الشخصية المقدم للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنحو 0.03 مليار دينار وبنسبة 10.0% لتبلغ قيمته 0.29 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2023. وتُشير البيانات إلى استمرار التراجع في الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الشخصية المقدم للسكن الخاص والنموذجي منذ نهاية فبراير 2023 (على أساس سنوي).

وفيما يخص الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تُشكل نسبة 60.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين)، فقد ارتفع بقيمة 0.31 مليار دينار وبنسبة 1.1% ليلعب نحو 28.81 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2023 مقابل نحو 28.50 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية لزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.57 مليار دينار، وبنسبة 4.9%)، والتجارة (0.20 مليار دينار، وبنسبة 6.1%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.15 مليار دينار، وبنسبة 14.6%)، وشراء أوراق مالية "أفراد، وشركات ومؤسسات" (0.10 مليار دينار، وبنسبة 3.1%). ومن جانب آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة النفط الخام والغاز (0.14 مليار دينار، وبنسبة 6.4%)، والصناعة (0.12 مليار دينار، وبنسبة 4.8%)، وقروض للبنوك (0.23 مليار دينار، وبنسبة 19.3%)، والخدمات الأخرى (0.21 مليار دينار، وبنسبة 6.0%)، إلى جانب تراجع محدود في كل من الزراعة وصيد الأسماك، والخدمات العامة بنسبة 2.4% و 1.0% لكل منهما على الترتيب في نهاية نوفمبر 2023 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 0.70 مليار دينار وبنسبة 1.5% ليصل إجمالي قيمة الرصيد نحو 47.61 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46.92 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وساهم الجزء النقدي لكلٍ من التسهيلات الائتمانية الشخصية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال بنسبة 55.1% و 44.9% على الترتيب من ارتفاع قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تُشكل نسبة 39.5% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 0.38 مليار دينار وبنسبة 2.1% لتصل قيمتها نحو 18.80 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2023 مقابل نحو 18.41 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 0.36 مليار دينار وبنسبة 2.3% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمته نحو 16.06 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2023، إلى جانب ارتفاع طفيف في الجزء النقدي المستخدم لكلٍ من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 0.4% لتبلغ قيمته نحو 1.97 مليار دينار، وتسهيلات ائتمانية شخصية أخرى (تمثل نسبة 2.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 12.2% لتبلغ قيمتها نحو 0.47 مليار دينار. وفي المقابل، تراجع الجزء النقدي المستخدم من

جدول (2): التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين

(مليون دينار)

النسبة للإجمالي (%)	التغير		نوفمبر 2023	نوفمبر 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
39.5	2.1	383.7	18,796.7	18,413.0	التسهيلات الائتمانية الشخصية
4.1	0.4	8.7	1,971.0	1,962.3	الاستهلاكية
33.7	2.3	355.9	16,056.5	15,700.6	الإسكانية
0.6	-10.0	-32.6	294.6	327.2	السكن الخاص والنموذجي
1.0	12.2	51.7	474.5	422.8	أخرى
60.5	1.1	312.1	28,814.2	28,502.1	التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال
7.2	6.1	198.5	3,441.3	3,242.8	التجارة
4.9	-4.8	-117.0	2,316.5	2,433.5	الصناعة
0.1	-2.4	-0.7	28.1	28.8	الزراعة وصيد الأسماك
6.9	3.1	97.1	3,279.8	3,182.7	شراء أوراق مالية
20.5	2.4	226.8	9,744.7	9,517.9	العقار
5.1	16.5	342.3	2,417.5	2,075.2	الإنشاء
2.0	-19.3	-232.9	973.2	1,206.1	قروض للبنوك
2.4	14.6	147.9	1,158.0	1,010.1	مؤسسات مالية غير البنوك
4.1	-6.4	-135.2	1,967.5	2,102.8	النفط الخام والغاز
0.2	-1.0	-1.1	115.9	117.0	الخدمات العامة
7.1	-6.0	-213.6	3,371.7	3,585.2	الخدمات الأخرى
100.0	1.5	695.8	47,610.9	46,915.0	الإجمالي

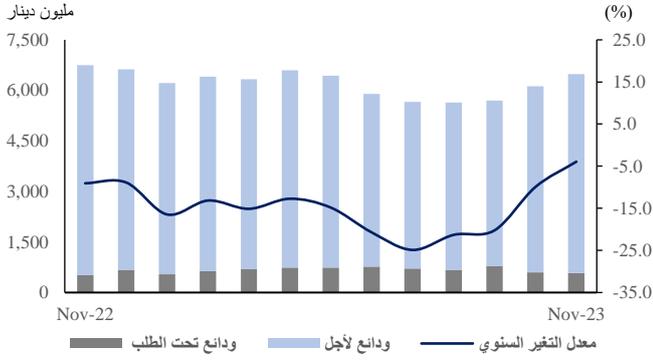
3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

وفي مقابل ذلك، تراجعت قيمة رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.27 مليار دينار ونسبة 3.9% حيث بلغت قيمته نحو 6.48 مليارات دينار.

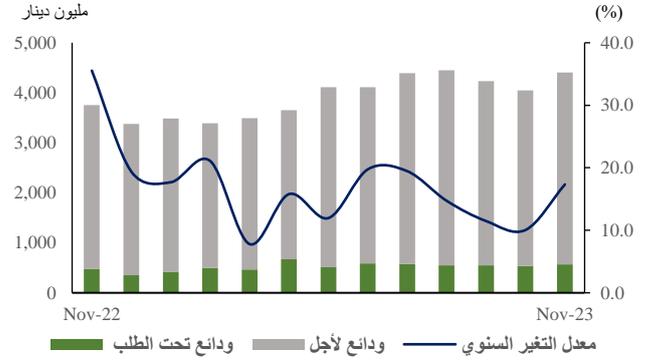
هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص "المقيم" مصدر التمويل الأساسي للبنوك المحلية (بما نسبته 42.9% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية نوفمبر 2023). وعلى جانب آخر، بلغت نسبة كل من الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة نحو 5.1% و7.4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية نوفمبر 2023.

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.18 مليار دينار ونسبة 2.5% لتبلغ قيمته نحو 48.27 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 47.09 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة رصيد ودائع القطاع الخاص بنحو 0.79 مليار دينار ونسبة 2.2% لتبلغ قيمته نحو 37.38 مليار دينار، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد الودائع الحكومية بنحو 0.65 مليار دينار ونسبة 17.3% لتبلغ قيمته نحو 4.41 مليارات دينار في نهاية نوفمبر 2023.

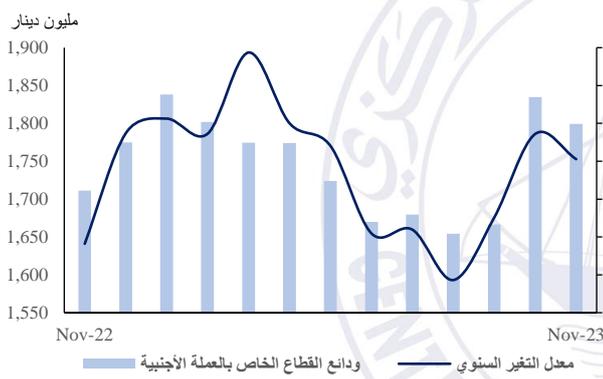
شكل (11): تطور أرصدة المؤسسات العامة



شكل (10): تطور أرصدة الودائع الحكومية



شكل (13): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



شكل (12): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

